

تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة

(1990-2019)

Analysis and measurement of the impact of foreign direct investment on unemployment in Algeria during the period (1990 – 2019)

د. امحمد بن البار¹ / مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)،
m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

د. ميلود بوعبيد / مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية ، جامعة الحاج لخضر باتنة¹ (الجزائر)، -miloud.bouabid@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2022/06/16

تاريخ القبول: 2022/05/16

تاريخ الإرسال: 2021/09/17

ملخص

هدفت الدراسة الموسومة بـ "تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019". إلى استكشاف العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر البطالة في الجزائر. ولمعالجة الإشكالية المطروحة، تم استخدام نموذج للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL). وتوصلت نتائج الدراسة الى أن اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F-statistic، إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والبطالة؛ كما أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة، وعدم وجود دلالة إحصائية بمعنى عدم وجود تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على تخفيض معدلات البطالة في الجزائر. الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، التكامل المشترك، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، الجزائر.

تصنيف JEL : C22; F21; E24.

Abstract:

This study titled “ analysis and measurement of the impact of foreign direct investment on unemployment in Algeria during the period 1990 – 2019. aims at exploring the relationship between FDI and unemployment in Algeria. In order to address the problem of study, we used the methods have been used Autoregressive Distributed lags (ARDL) model. The results of the study found that bound Test Approach of cointegration through the F Statistic value F indicated that there is a co-integration between the FDI and unemployment by this calculated statistical value F; it also indicated that there was an inverse relationship between FDI and unemployment, and that there was no statistical indication in the sense that FDI had no impact on reducing unemployment rates in Algeria.

Keywords: Foreign Direct Investment ,Unemployment, Co-integration, ARDL ,Algeria.

Jel Classification Codes : E24; F21; C22.

¹ المؤلف المرسل: امحمد بن البار، الإيميل: m'hamed.benelbar@univ-msila.dz

I - تمهيد :

لقد بات الاستثمار الأجنبي المباشر من قضايا السياسات ذات الأهمية الخاصة للدول المتقدمة والدول النامية على حدّ السواء، وأصبح ينظر إليه على أنّه المُنفذ وذلك بفضل المزايا التي يدرها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالحصول على الموارد الكافية للتمويل وبالتالي سد العجز في الادخار الوطني، فضلا على اعتباره على أنه جالبا للمعرفة والتدريب وأساليب التسيير الحديثة، وناقلا للتكنولوجيا المتطورة، ضف إلى ذلك الآثار الإيجابية الأخرى على مستوى التجارة الخارجية والتشغيل وغيرها.

والجزائر كواحدة من الدول النامية، وبعد الأزمات العديدة التي عصفت بالاقتصاد الوطني منذ ثمانينيات القرن المنصرم، شرعت في تطبيق إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق وفي شتى الميادين كان للاستثمار الأجنبي المباشر فيها نصيب كبير من الأهمية. وفي هذا السياق قامت الجزائر بفتح عهد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتهاج سياسة استثمارية جديدة تجلت أساسا في قوانين الاستثمار المختلفة والتي تحمل في طياتها عدّة إجراءات كانت تصب في مجملها في تهيئة مناخ استثمار محفز وملئم لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المعايير المتعارف عليها في هذا الميدان على غرار تقديم الحوافز والتسهيلات والضمانات المتنوعة.

وفي سياق آخر، تواجه الجزائر نتيجة لزيادة السكان ومعدّلات المشاركة لقوة العمل تحديا رئيسيا يتمثل في ضرورة استيعاب الرصيد المتراكم من البطالة. لذا أصبح هدف التشغيل وتحسين نوعيته يمثل أولوية كبيرة لدى صانعي السياسات في الجزائر.

وإزاء مشكلة البطالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري، فتحت الجزائر عهدًا جديدًا للاستثمار الأجنبي المباشر أملًا في زيادة التشغيل وتخفيض معدّلات البطالة، وجعلته أحد البرامج التنفيذية الرئيسية لها بهدف توفير المزيد من فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل من خلال تأكيد الثقة في مناخ الاستثمار، وإزالة القيود والمعوقات التي يواجهها المستثمرون الأجانب، وتقديم خدمات متميزة إليهم. وعلى ضوء هذا الاتجاه وجد الباحث أنه من الضروري القيام بدراسة تتمثل في إبراز العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

I.1.- مشكلة الدراسة:

مما سبق، تتمحور المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة حول محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟
- ولإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل والقصير؟

I.2.- فرضية الدراسة:

بغية الإجابة على التساؤلات السابقة، تبنى الباحثين الفرضية التالية:

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل والقصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.

I.3.- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في النقاط التالية:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الاقتصاد الجزائري.
- محاولة إبراز أن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر ليست عملية اقتصادية فحسب، بل تمتد إلى البعد الاجتماعي.
- اقتراح السياسات المناسبة لزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل.

5.I. - الدراسات السابقة:

- دراسة (طارق، 2010): هدفت إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة على مستوى الاقتصاد المصري من خلال إجراء اختبار علاقة التوازن طويل الأجل، تبين أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر على التشغيل، كما أبرزت الدراسة التأثير الإيجابي للاستثمار الخاص المحلي، وكذلك الاستثمار الحكومي على التشغيل.
- دراسة (MCGUIRE, March 1994): أجريت على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، اتضح أن التدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها تصاحبت مع آثار إيجابية ضئيلة على العمالة ومعدلات الأجور. وفُسر ذلك نتيجة سيطرة عمليات الاستحواذ لنمط للدخول إلى السوق. بينما في حالة الاستثمارات الجديدة، فقد تبين أن الزيادة الصافية للعمالة الناجمة من إقامة المنشآت الجديدة لفروع الشركات الأجنبية تجاوزت فقد الوظائف بالنسبة للمنافسين المحليين.
- دراسة (Iraj، 1998): حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق مناصب عمل في دول الاتحاد الأوروبي مستخدماً عينة تتكون من 401 شركة يابانية مستثمرة في أربعة دول تنتمي للاتحاد الأوروبي (المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا وإسبانيا). وقد اعتمدت الدراسة على طريقة تحليل الانحدار الخطي وغير الخطي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود نتائج متباينة بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الدول الأربعة. كما توصلت إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل في تلك الدول تبقى ضعيفة.
- دراسة (BALCERZAK و ZUREK، 2011): سعت إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في بولونيا خلال الفترة 1995 – 2009. وقد تم استخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR). وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في بولونيا يكون على المدى القصير أكثر منه على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، بينت الدراسة أهمية الاستثمارات الجديدة في خلق فرص العمل لاسيما في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية.
- دراسة (HISCARCIKLILAR & Others, February , 2014): بحثت حول اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية في تركيا خلال الفترة 2000–2007 باستخدام نماذج ديناميكية تمزج بين السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية (Dynamic Panel Data Models). وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة نظراً لأن شكل الاستثمار المهيمن في تركيا هو عمليات الدمج والتملك. كما ساهم انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر من الصناعات ذات التكنولوجيا الضعيفة إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة في تخفيض فرص العمل.

- دراسة (SCHMER, April 2012): اختبرت مدى فعالية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في 19 بلدًا ينتمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بتطبيق دالة "كوب دوغلاس-Cobb Douglas Function عن نتيجة مفادها هو أن التأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة يتوقف على صافي الاستثمار (الفرق بين الاستثمار الوارد والاستثمار الصادر). بمعنى أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، بينما زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر أدت إلى رفع معدلات البطالة.

- دراسة (ERNST, 2005): سعت لمعرفة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة في الأرجنتين والمكسيك والبرازيل. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البيانات التجميعية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع التشغيل في دول محل الدراسة تبقى وثيدة نظرًا لأن أغلب التدفقات الاستثمارية تتمركز في قطاع الخدمات وليس في القطاعات المنتجة، 1 أضف إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في هذه الدول كانت في شكل عمليات خوصصة.

8- دراسة (Mahjabeen & Auther, October 2016): بحثت حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أسواق العمل في بنغلادش خلال الفترة الممتدة من 1991-2013 مستخدما طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)، أظهرت الارتباط الإيجابي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، كون معظم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى بنغلادش كانت على شكل استثمارات جديدة لاسيما في قطاع المنسوجات الذي يحتل مكانة متميزة في اقتصاد بنغلادش.

II- الإطار النظري والمفاهيمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة:

II.1. العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة:

II.1.1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة عند الكلاسيكيين: لم يوضح الكلاسيكيون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بشكل واضح، إلا أنهم أشاروا إلى أهمية رأس المال والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي من دون تحديد كيفية حدوث ذلك. وباعتبار أن أغلب الدول النامية تعاني شحا في رؤوس الأموال وتفتقر إلى التكنولوجيا التي تعتبر من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فيمكن للبلدان المضيفة لهذه الاستثمارات الاستفادة منه في الرفع من معدلات النمو، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة (بلخباط، 2015، صفحة 89).

II.2.1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة عند النيوكلاسيكيين:

لم يتطرق النيوكلاسيكيون لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بشكل مباشر، إذ أكدت المدرسة النيوكلاسيكية على أهمية البرامج التكنولوجية ورأس المال البشري في تحفيز النمو واعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن النقص في هذين العنصرين. وفي الأجل الطويل وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية التي يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة (بلخباط، 2015، صفحة 96).

تشير الشواهد التطبيقية إلى أنه نظرًا لزيادة نصيب الدول المتقدمة والنامية على حدّ السواء من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد انعكس ذلك على حصة تلك الدول من إجمالي العمالة بفروع الشركات المتعددة الجنسيات مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01): تطوّر عدد العاملين بفروع الشركات المتعددة الجنسيات بالدول المضيفة خلال الفترة

1990 – 2019

السنوات	1990	2007-2005	2017	2018	2019
عدد العاملين بفروع الشركات المتعددة الجنسيات (ألف عامل)	27729	58838	77543	80028	82360
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليار دولار)	205	1414	1700	1495	1540

Source: UNCTAD, World Investment Report 2020, "International Production Beyond The Pandemic", New York (2020), p. 22.

يتضح من الجدول رقم 01 أنه مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 205 مليار دولار عام 1990 إلى 1540 مليار دولار في سنة 2019، تضاعف أيضا عدد العاملين بفروع الشركات الأجنبية بالدول المضيفة من 27 مليون عامل عام 1990 إلى 82 مليون عامل في سنة 2019، وهو ما يعني نموًا قدره أكثر من ثلاثة أضعاف. ولقد بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات المضيفة إلى أرقام قياسية كما هو الحال في الصين، حيث توظف الشركات الأجنبية وحدها ما يزيد عن 12 مليون عامل من إجمالي عدد العاملين البالغ عددهم أكثر من 75 مليون عامل (رضا، 2006، صفحة 26).

وينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثارًا مباشرة وأخرى غير مباشرة على العمالة، وقد تكون إيجابية أو سلبية ولا تتوقف هذه الآثار على كمية العمالة فقط، وإنما تمتد لتشمل نوعية العمالة وموقع العمالة.

II.3. الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

تشمل الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على كمية العمالة في توفير عمل من خلال توفير المشروعات الجديدة، وقد تكون هذه الفرص معنوية في حالة استخدام أساليب إنتاج كثيفة العمالة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. أما الآثار المباشرة السلبية على كمية العمالة، فتتوقف على نمط ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان من نمط عمليات الدمج والاستحواض فقد يؤدي إلى تقليل الوظائف (طارق، 2010، صفحة 9).

وبخصوص الآثار المباشرة الإيجابية على نوعية العمالة، فإنها تتمثل في دفع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لأجور مرتفعة بسبب الإنتاجية المتزايدة لعمالها. وفي المقابل فإن الآثار المباشرة السلبية على نوعية العمالة، فهي تأتي من خلال تقديم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لممارسات جديدة لشروط العمل تستند إلى تطبيق مبادئ التحفيز وإثابة العاملين المجيدين، وعقاب الموظفين المقصرين (طارق، 2010، صفحة 10).

أما بالنسبة للآثار المباشرة الإيجابية على موقع العمالة، فهي تتمثل في إضافة وظائف جديدة في المناطق التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة. بينما تكمن الآثار المباشرة السلبية على موقع العمالة في ازدحام المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وتعميق عدم التوازن، والاختلالات الإقليمية (طارق، 2010، صفحة 11).

II.4. الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة الإيجابية على كمية العمل، فإن توفير الوظائف يتم عبر الروابط الخلفية والأمامية المختلفة مع الشركات في الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تزايد اتجاه الشركات العالمية نحو تفعيل مفاهيم التعاقد من الباطن والتزويد الخارجي. بينما تكمن الآثار غير المباشرة

السلبية على كمية العمالة في إحلال الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على مدخلات إنتاج مستوردة محل الشركات المحلية مما يؤدي إلى تسريح العمالة في هذه الأخيرة (طارق، 2010، صفحة 9).

وبخصوص الآثار غير المباشرة الإيجابية على نوعية العمالة فإنها تتمثل في الآثار الانتشارية والتحفيزية وتطبيق أفضل الممارسات ونشر التطبيقات التكنولوجية والتنظيمية الحديثة والمتقدمة، وكذلك تزويد الموردين المحليين بمهارات جديدة وطرق إدارة جديدة وأنماط تنظيمية جيدة. كما أن انتقال العمالة الماهرة من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة يساهم في نشر المعرفة التقنية والإسراع بالقدرات التكنولوجية والإدارية للدولة المضيفة. أما بالنسبة للآثار غير المباشرة السلبية على نوعية العمالة فإنها تكون من خلال انخفاض معدلات الأجور في الشركات المحلية وهي في سبيلها للمنافسة مع الشركات الأجنبية. علاوة على ذلك، تؤثر أنظمة الإنتاج العالمية وتكاملها بين وحدات الإنتاج المختلفة على نوعية العمالة، حيث كلما تزايد التكامل كلما زاد الاعتماد المتبادل بين العمالة في وحدات الإنتاج المختلفة (طارق، 2010، الصفحات 10-11).

وأخيراً، وفيما يتعلق بالآثار غير المباشرة الإيجابية على موقع العمالة، فإنها تكون من خلال تشجيع هجرة الشركات الموردة لمدخلات الإنتاج إلى المناطق التي تتاح بها فرص العمل. وفي المقابل تتعلق الآثار غير المباشرة السلبية على موقع العمالة بأن إحلال الشركات الأجنبية محل المنتجين المحليين يؤدي إلى تعميق البطالة الإقليمية (طارق، 2010، صفحة 11).

ويمكن تلخيص الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجدول التالي:

الجدول (2): الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على كمية ونوعية وموقع العمالة

مجال الأثر	الآثار المباشرة		الآثار غير المباشرة	
	إيجابية	سلبية	إيجابية	سلبية
كمية العمالة	توفير فرص عمل من خلال الاستثمارات الجديدة. وقد تكون ملموسة في حالة استخدام أساليب إنتاج كثيفة العمل	ترشيد وتقليل الوظائف من خلال نمط الاستحواذ أو الخصخصة	توفير وظائف من خلال الروابط الأمامية والخلفية وآثار المضاعف في الاقتصاد المحلي	إحلال الشركات الدولية التي تعتمد على مدخلات إنتاج مستوردة محل الشركات المحلية القائمة مما يؤدي إلى تسريح العمالة بها
نوعية العمالة	تدفع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أجوراً مرتفعة ويصاحبها إنتاجية مرتفعة	يقدم ممارسات جيدة لشروط العمل قد تكون غير مرغوب فيها	يؤدي إلى آثار انتشارية وتطبيق أفضل الممارسات في تنظيم العمل بما يعود بالنفع على الشركات المحلية	يؤدي إلى تآكل معدلات الأجور في الشركات المحلية التي تحاول المنافسة مع الشركات الأجنبية
موقع العمالة	إضافة وظائف جديدة وجيدة إلى المناطق التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة	ازدحام المناطق الحضرية المكتظة أصلاً بالسكان وتعميق عدم التوازن والاختلالات الإقليمية	تشجيع هجرة الشركات الموردة لمدخلات الإنتاج إلى المناطق التي تتاح بها فرص العمل	يؤدي إحلال الشركات الأجنبية محل المنتجين المحليين إلى تعميق البطالة الإقليمية

Source: UNCTAD, World Investment Report 1994, "Transnational Corporations Employment And the Work Place", New York (1994).

وبشكل عام، يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء سوق العمل، وعلى العمالة في الدولة المضيفة على عدة عوامل منها:

- نوعية الاستثمار ونمط الدخول، هل هي استثمارات جديدة أو عمليات دمج واستحواذ. فالاستثمارات الجديدة تؤدي إلى خلق مصانع ووحدات إنتاجية جديدة حيث تتطلب عمالة جديدة. بينما عمليات الدمج والاستحواذ قد تجعل العمالة مستقرة وثابتة، وفي بعض الأحيان يتم تخفيضها عند تحول الشركات إلى الملكية الأجنبية.

- نوع القطاع أو النشاط: فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتركز في الصناعات الاستخراجية كالمناجم والبتروك قد يؤدي إلى خلق وظائف قليلة. في حين يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للقطاعات الكثيفة العمل كالصناعات التحويلية أن يساهم في خلق وظائف جديدة (H, RADELET, & LINDAUER, 2012, p. 487).

- الجدول (3): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل

الإنتاج التقني		شكل الاستثمار الأجنبي المباشر	
كثافة العمل	كثافة رأس المال	عمليات الدمج والتملك	استثمارات جديدة
إمكانية زيادة خلق فرص العمل	إمكانية زيادة معدل البطالة	إمكانية زيادة معدل البطالة	إمكانية زيادة خلق فرص العمل

Source: Mahjabeen MAMOON, Aatur A.F.M. RAHMAN, "Effects of Foreign Direct Investment (FDI) on Bangladeshi Labor Market", World Review of Business Research Vol. 6, No. 3, (October 2016), p. 50.

- تختلف الآثار على العمالة حسب الفترة الزمنية والمستوى الاقتصادي. فيمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة آثار سلبية على المستوى الاقتصادي الجزئي في المدى القصير. إلا أن ظاهرة العمالة سوف تتحسن على المستوى الاقتصادي الكلي في المدى الطويل (Mouhoub, 2006, p. 66).

5.II. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر :

شهدت التدفقات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر منحى تصاعدياً ابتداء من سنة 2000 مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	280.1	1113.1	1065	638	882	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2301.2	2580	1499.5	1696.9	1506.7	-584.4	1637	1232.3	1466.1	1381.9

Source: UNCTAD, <http://unctad.org/fdistatistics>.

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفع من 280.1 مليون دولار عام 2000 إلى 1113.1 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني نمواً قدره أربع مرات ساهمت فيه بيع

رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصية مركب الحجار لفائدة شركة إسبات ESPAT الهندية، بالإضافة إلى العقود المبرمة بين شركة سوناطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية. ورغم التراجع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2002 إلى 1065 مليون دولار، إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر في دول شمال إفريقيا مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث إفريقيا. وشهدت تلك التدفقات عام 2003 انخفاضاً ثانياً بنسبة 40 % مقارنة بسنة 2002، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة.

وشهد عام 2004 توسعاً للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم ليصل إلى 882 مليون دولار. وأهم أسباب هذا التوسع يعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، إلى جانب خصوصية المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD لصالح شركة هنكل HENKEL الألمانية. واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 1888.2 مليون دولار عام 2006، وهذا يعود إلى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب بالخصوص، من خلال الاعتماد على هيئة موحدة للتعامل مع ملفاتهم، يضاف إلى ذلك الإجراءات التسهيلية بموجب الأمر الصادر سنة 2006 والمتمم للأمر الصادر في 2001 المتعلق بترقية الاستثمارات.

ويبدو أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالنظر إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الفترة 2008-2009، أين سجلت رقماً قياسياً وصل إلى 2753.8 مليون دولار، وهو رقم لم تعرفه الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وقد استهدفت هذه التدفقات قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيين اللتين قدّرت حجم استثمارتهما بـ 1.436 مليار أورو.

وعرفت سنة 2012 انخفاضاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر، حيث كانت التدفقات في حدود 1499.5 مليون دولار بعدما كانت 2580 مليون دولار عام 2011، وكان نتيجة لبداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب في أي مشروع في الجزائر بـ 49 % كحد أقصى مقابل 51 % من رأس مال الشركة لصالح الطرف الجزائري. بينما سجلت قفزة نوعية عام 2013 لتصل إلى 1696.9 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى دخول العديد من الشركات الأجنبية السوق الجزائرية للاستثمار في قطاعات اقتصادية عدة.

ولقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى 1506.7 مليار دولار عام 2014، لتسجل سقوطاً حراً عام 2015 حيث بلغت 584.4 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي نجم عنه تخوف لدى المستثمرين الأجانب من القيام بالاستثمار، بالإضافة إلى استمرار العمل بقاعدة 51/49 الذي انعكس سلباً على التدفقات الاستثمارية في الجزائر.

وعرفت سنة 2016 انتعاشاً للتدفقات الاستثمارية في الجزائر لتبلغ 1637 مليون دولار، ويعزى ذلك للتحسن في السياسات الاستثمارية، والانتعاش الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي (UNCTAD, 2017, p. 46)، كما وضعت قانوناً جديداً للاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للاستثمار. وعلى الرغم من الاستثمارات التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية "هواوي" والجنوب كورية "سامسونغ" التي فتحت مصنعها الأول في تركيب الهواتف النقالة في الجزائر، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر في سنة 2017 قد عرفت تراجعاً إلى 1232.3 مليون دولار بنسبة 26 % مقارنة بسنة 2016

(UNCTAD, 2018, p. 57). وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر سنة 2018 بمجموع 1466.1 مليون دولار، وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط و الغاز والسيارات. وسجل قطاع السيارات، الذي ساهم في الارتفاع المحقق سنة 2018، الدخول في الخدمة لمصنع التركيب للمصنع الصيني "BAIC INTERNATIONAL" والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار. (UNCTAD, 2019, p. 37) ولقد عرفت التدفقات الاستثمارية في الجزائر انخفاضا طفيفا بمجموع 1382 مليون دولار، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع الاستثمارات في قطاع النفط والغاز.

ويمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرفت قفزة نوعية لاسيما في بداية الألفية الثالثة وهذا انعكس إيجابا على مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرف هو الآخر ارتفاعا ملحوظا مثلما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (5): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	3 378,9	8222	19540	26239	27 875,6	29 108,0	30 574,1	31 956,0

Source: UNCTAD, <http://unctad.org/fdistatistics>.

توضح أرقام الجدول رقم 5 أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، عرف منحنى تصاعديا حيث ارتفع من 3379 مليون دولار عام 2000 إلى 31956 مليون دولار عام 2019، وهو ما يعني نموًا قدره تسعة مرات، غير أنه معدل أقل بكثير من المسجل في بعض دول المنطقة. ففي المغرب مثلا بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر 66523 مليون دولار عام 2019 (نوير، 2006، صفحة 242)، أي ما يعادل ضعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاعات محدودة مثلما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (6): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	(%)	القيمة (مليون دج)	(%)	مناصب الشغل	(%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

من خلال تحليل أرقام الجدول رقم 6، يتضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في عدد من القطاعات الاقتصادية، تحتل قطاعات المحروقات البناء والخدمات الريادة حسب عدد المشاريع، والتي

تبلغ نسبها 62% و 16% و 15% في كل قطاع على التوالي. أما من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع في كل قطاع، فيحتل قطاع الصناعة الصدارة بـ 81% ثم قطاعي الخدمات والسياحة بـ 5% لكل قطاع. بخصوص عدد الوظائف التي وفرتها الشركات الأجنبية، فكانت لصالح قطاع الصناعة الذي يوظف نحو 81413 عامل، يليه قطاعي البناء والخدمات حيث يوظفان حوالي 23928 و 13842 عامل على التوالي.

ورغم الأهمية التي تكتسبها قطاعات الزراعة والسياحة والصحة والنقل والاتصالات، إلا أن حصتها من الاستثمارات الأجنبية تبقى جد ضئيلة، كما أنها لم توفر وتخلق مناصب عمل. فعلى سبيل المثال، لم يسجل قطاع السياحة سوى 5.73% من عدد مناصب الشغل الإجمالي التي وفرتها الشركات الأجنبية، بينما تبلغ نسبة قطاع الصحة 1.64% ونسبة قطاع الاتصالات 1.12% ونسبة قطاع الزراعة 0.48% من إجمالي مناصب الشغل.

وحسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع 62235 مشروع مصرح به خلال الفترة 2002-2017 لم تتجاوز 1.5 %، في حين أن 98.5% المتبقية كانت في شكل مشاريع قام بها مستثمرون محليون.

الجدول (7): المشاريع الاستثمارية والمحلية الأجنبية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	(%)	القيمة (مليون دج)	(%)	مناصب الشغل	(%)
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الاستثمار الأجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63235	100	14300644	100	1231594	100

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

تفصح بيانات الجدول رقم 7 أن التباين الكبير في قيمة المشاريع وتكلفتها الاستثمارية انعكس على مناصب الشغل المستحدثة، حيث أن 89.15 % من مناصب العمل وفرتها الاستثمارات المحلية، بينما لم توفر الاستثمارات الأجنبية سوى ما نسبته 10.85%.

II.4. تطورات معدلات البطالة في الجزائر

لتحديد الاتجاهات العامة للبطالة في الجزائر من سنة 1990 حتى سنة 2019، يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2000، أما المرحلة الثانية فتمتد من سنة 2001 إلى 2019.

- المرحلة الأولى (1990-2000):

جاءت هذه المرحلة بعد الصدمة البترولية لعام 1986 والتي كان لها وقع كبير على الاقتصاد الجزائري نتيجة التراجع الكبير في الموارد الخارجية للجزائر بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي الواقع أدت الأزمة النفطية لعام 1986 إلى كبح جماح النمو الاقتصادي واختلال أسواق العمل، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام. ورغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التوظيف. وعليه، فقد تدهورت الحالة العامة للتوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي طبق في سنة 1994 (عبدالرحيم وشكوري، صفحة 40).

ولقد عرفت معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 منحى تصاعديا مثلما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (8): تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2000 (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19.8	20.6	23	23.2	24.4	27.9	28.7	29.52	25.4	25.4	29.8

Source: The World Bank, World Development Indicators: <https://data.worldbank.org/>.

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم 8، يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر شهدت ارتفاعا ملموسا على طول الفترة 1990-2000، حيث ارتفعت من 19.8% عام 1990 إلى 29.8% عام 2000، ويعزى ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي كان لها الأثر الكبير على التشغيل في القطاع العام. هذا الأخير عرف خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي تسريح عدد كبير من العمال (فقدان أكثر من 400000 منصب عمل) نتيجة برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والذي أدى إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العامة في العديد من الأنشطة الاقتصادية.

وإذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، إلا أنه أدى إلى تفاقم البطالة التي انتقلت من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997، حيث أن 52% من البطالة كان مصدرها من القطاع العمومي، و48% من القطاع الخاص. وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 3.2 مليون شخص، مست 80% من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و75% فيهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80000 من خريجي الجامعات سنة 1996 وهذا من بين أكثر من 100000 خريج جامعي (شبيبي وشكور ي، 2008، صفحة 17).

- المرحلة الثانية (2001-2019):

تميزت هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا التحسن في مداخل الدولة سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت بشكل كبير، وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (9): تطوّر معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	27.3	25.9	23.7	20.1	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
معدل البطالة	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	12	12.1	12.3	

Source: The World Bank, World Development Indicators: <https://data.worldbank.org/>.

استنادا إلى الجدول رقم 9 يتضح أن نسبة البطالة في الجزائر قد انخفضت إلى أكثر من النصف خلال الفترة 2001-2013، إذ سجلت الأرقام الرسمية سنة 2013 نسبة 9.8% مقابل 27.3% في سنة 2001. ولعل من بين أسباب هذا الانخفاض شروع الجزائر في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة تحسن مداخل الدولة. ونتيجة لغياب سياسة توجي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني، وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بفرص العمل الدائم.

وبداية من سنة 2014، شهدت معدل البطالة في الجزائر ارتفاعا طفيفا، حيث ارتفع من 9.8% عام 2013 إلى 10.6% عام 2014 ليصل إلى 11.2% عام 2015. ويرجع ذلك إلى اتجاه الحكومة الجزائرية إلى خفض الإنفاق العام بسبب تراجع عائدات المحروقات.

وارتفعت نسبة البطالة إلى 12% عام 2017 بعدما كانت 10.5% عام 2016، وشهدت ارتفاعا طفيفا عامي 2018 و2019 بمعدل 12.1 و12.3% على التوالي. ولعل من بين أسباب هذا الارتفاع هو الزيادة في حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل.

III- قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر خلال (1990-2019):

1.III. نموذج الدراسة:

للقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى معطيات، فلقد حصلنا على المعطيات السنوية خلال الفترة (1990-2019) من البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري. تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة لتصحیح اللاتجانس الموجود بين المتغيرات وجعل الدالة خطية، ويمكن صياغة نموذج الدراسة في شكله القياسي على النحو التالي:

$$Lnun_t = \alpha_0 + \alpha_1 fdi_{t1} + \alpha_2 Lngdp_{t2} + \alpha_3 Lngov_{t3} + \alpha_4 Lninf_{t4} + u_t$$

حيث أن:

t : يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2019.

$Lnun_t$: لوغاريتم معدل البطالة.

fdi_t : الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي).

$Lngdp_t$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

$Lngov_t$: لوغاريتم الإنفاق العام.

$Lninf_t$: لوغاريتم معدل التضخم.

u_t : الخطأ العشوائي.

α_0 : تمثل الحد الثابت، $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: تمثل معاملات المتغيرات التفسيرية على التوالي.

2.III. اختبار استقرار بيانات الدراسة:

فيما يلي نتائج التطبيق العملي لاختبار الاستقرار من عدمه بالتطبيق على متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2019. وقبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regressions) (Cadoret, 2004, p. 319)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

ولاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، (Lديكي فولر-150 Régis, 2004, pp. 152) (Dickey and Fuller, 1979) ((DF)) وديكي فولر الموسع (ADF)، (Augmented Dickey-Fuller test)، واختبار فليب-بيرون (PP).

1.2.III اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey-Fuller 1981):

نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey-Fuller, 1981) بالتطبيق على متغيرات الدراسة.

الجدول (10): نتائج اختبار ديكي فولر المعدل ADF لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		LNCHO	FDI	LNGDP	LNGOV	LNINF
With Constant	t-Statistic	-0.4945	-2.7497	0.5230	-1.6986	-2.3481
	Prob.	0.8785	0.0781	0.9846	0.4214	0.1647
		n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9423	-2.7383	-2.6990	-1.8551	-2.6267
	Prob.	0.6070	0.2298	0.2442	0.6515	0.2721
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.8910	-1.2940	7.2637	0.0813	-1.5605
	Prob.	0.3217	0.1760	1.0000	0.7008	0.1097
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LNCHO)	d(FDI)	d(LNGDP)	d(LNGOV)	d(LNINF)
With Constant	t-Statistic	-4.3581	-7.0509	-3.6332	-5.2533	-7.7454
	Prob.	0.0019	0.0000	0.0114	0.0002	0.0000
		***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2938	-5.6626	-3.4032	-5.2132	-7.6309
	Prob.	0.0107	0.0005	0.0712	0.0012	0.0000
		**	***	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3282	-7.1517	-0.9813	-5.3390	-7.7797
	Prob.	0.0001	0.0000	0.2841	0.0000	0.0000
		***	***	n0	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

من خلال الجدول رقم 10، يتضح عدم سكون المتغيرات في المستوي، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها in the 1st difference stationary، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي (1)~CI.

III.2.2. اختبار فيليبس-بيرون: نتائج اختبار فيليبس-بيرون (Phillips and Perron, 1988) بالتطبيق على متغيرات الدراسة.

الجدول (11): نتائج اختبار فيليبس - بيرون PP لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
At Level						
		LNCHO	FDI	LNGDP	LNGOV	LNINF
With Constant	t-Statistic	-0.7293	-2.6114	0.2393	-1.7740	-2.1835
	Prob.	0.8237	0.1022	0.9705	0.3853	0.2161
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1282	-2.6116	-2.7597	-1.7776	-2.6526
	Prob.	0.5094	0.2782	0.2222	0.6894	0.2618
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7625	-1.1194	5.1474	0.1208	-1.4836
	Prob.	0.3772	0.2326	1.0000	0.7131	0.1265
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LNCHO)	d(FDI)	d(LNGDP)	d(LNGOV)	d(LNINF)
With Constant	t-Statistic	-4.4227	-7.8359	-3.5971	-5.3701	-7.7454
	Prob.	0.0017	0.0000	0.0124	0.0001	0.0000
		***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3777	-10.1619	-3.4032	-6.3758	-7.7307
	Prob.	0.0088	0.0000	0.0712	0.0001	0.0000
		***	***	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4159	-7.8869	-1.4621	-5.4584	-7.8428
	Prob.	0.0001	0.0000	0.1314	0.0000	0.0000
		***	***	n0	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

من خلال الجدول رقم 11، يتضح عدم سكون المتغيرات في المستوي، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها in the 1st difference stationary، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى أي $CI \sim (1)$.

III.3. تقدير النموذج :

على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر أي $CI \sim (0)$ أو من الدرجة الأولى أي $CI \sim (1)$ ، أو متكاملة بشكل مشترك، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $CI \sim (2)$. وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $CI \sim (1)$. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

1.3.III. تحديد فترة الإبطاء المثلى :

لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم معايير اختيار طول الإبطاء، وهذه K بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (12): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNCHO FDI LNGDP LNCOV LNINF						
Exogenous variables: C						
Date: 07/18/20 Time: 14:27						
Sample: 1990 2019						
Included observations: 27						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-18.16017	NA	3.83e-06	1.715568	1.955538	1.786923
1	104.1946	190.3296*	2.93e-09	-5.495894	-4.05607*	-5.0677*
2	132.2133	33.20734	2.90e-09*	-5.719501*	-3.079834	-4.934590
3	151.4574	15.68041	8.43e-09	-5.293141	-1.453625	-4.151452

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

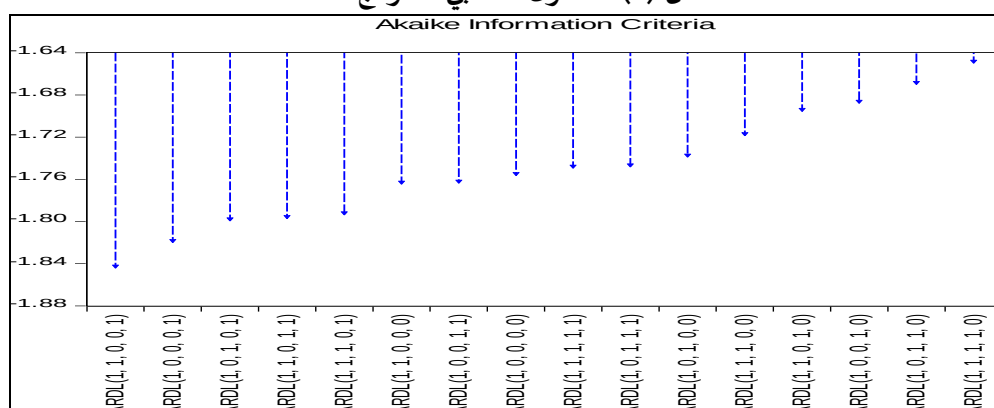
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

من خلال الجدول رقم 12، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي $P=1$ حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا الإبطاء، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج.

تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1): التفوق النسبي لنموذج ARDL



المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

من خلال الشكل رقم 1 يتبين أن فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار *Akaike information*

Criteria لنموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ هي: $(1, 1, 0, 0, 1)$.

III.2.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود:

لكي نؤكد التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة نلجأ إلى استخدام منهج الحدود، ونتوصل إلى إحصائية (F) وتقارن مع الحدود العليا والدنيا لبيران ، فإذا كانت إحصائية (F) اكبر من الحدود العليا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت إحصائية (F) اقل من الحدود الدنيا نقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، وإذا كانت إحصائية (F) تقع بين الحدود العليا والدنيا لبيران فالنتائج تكون غير محسومة.

ويوضح الجدول (06) نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة (F) اكبر من الحدود العليا لبيران عند مستوى معنوية (2.5%، 5%، 10%) مما يؤكد التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة.

الجدول (13): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.043974	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

III.4. تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

III.4.1. تقدير نموذج الأجل الطويل:

يتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج ARDL ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (14): نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.182747	0.166011	-1.100815	0.2834
LNGDP	-2.103764	0.346601	-6.069698	0.0000
LNGOV	2.315561	0.984441	2.352157	0.0285
LNINF	-0.276727	0.107951	-2.563445	0.0181
C	53.98787	7.658727	7.049197	0.0000

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews

* تقييم نموذج الأجل الطويل: من خلال الجدول رقم 14، نلاحظ ما يلي:

■ قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة منعقدة فإن البطالة تكون عند حدود 53.98.

■ إشارة معامل الاستثمار الاجنبي المباشر سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والبطالة، وعدم وجود دلالة احصائية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. وتفسر ذلك هو أن حجم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ضعيف، يضاف إلى ذلك أن معظمها تتمركز في قطاعات محدودة على غرار قطاع المحروقات الذي يغلب على هيكله ارتفاع درجات الكثافة الرأسمالية لأنشطته، وتشير الدلائل إلى أن عدد الشركات الأنشطة كثيفة العمل في الجزائر يعد ضئيل ومتواضع جداً بالمقارنة بعدد الشركات متعددة الجنسيات الأم والتابعة على مستوى العالم.

■ إشارة معامل الناتج المحلي الإجمالي سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن $(P < 0.01)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -2.103، وتشير هذه القيمة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي إذا زاد بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض البطالة بـ 2.103%، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. وتفسير ذلك هو أن نسبة التوظيف في الاقتصاد الجزائري تبقى خاضعة بالدرجة الأولى إلى نسب النمو المحققة والتي تخضع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولقد أدت عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة إلى تحسن ملحوظ لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل أبرزها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة في الجزائر.

■ إشارة معامل الإنفاق الحكومي موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والبطالة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن $(P < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 2.315، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع البطالة بـ 2.315%، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية. وتفسير ذلك هو أن سياسات الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر ابتداء من سنة 2001 لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا طبيعة بنيته. فالزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يبقى غائبا، بل أدى إلى ارتفاع الطلب الخارجي (زيادة حجم الواردات) من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد. وعليه فقد تبين جليا محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الأخير خصص لتنفيذ متطلبات سياسة الدعم بمختلف أشكالها. أضف إلى أن الحكومة الجزائرية من خلال زيادة أجور العمال ساهم في زيادة الطلب المحلي خاصة على السلع الأجنبية على حساب السلع المحلية. في المقابل فإن هناك الآلاف من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية يلجئون سوق العمل لأول مرة ولا يجدون فرص العمل.

■ إشارة معامل التضخم سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن $(P < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -0.276، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة التضخم بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض البطالة بـ 0.276%، بما يتفق مع جوهر النظرية الكثرية، الأمر الذي يعني أن السياسات التي قامت بها الجزائر أدت إلى خفض معدلات البطالة غير أنها أدت في المقابل إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لضخ كتلة نقدية كبيرة في السوق الجزائرية.

III.2.4. تقدير نموذج الأجل القصير:

الجدول (15): نتائج تقدير نموذج الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression		
Dependent Variable: D(LNCHO)		
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1)		
Date: 07/18/20 Time: 15:01		
Sample: 1990 2019		
Included observations: 29		

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.67461	5.367878	2.733782	0.0124
LNCHO(-1)*	-0.271813	0.100186	-2.713077	0.0130
FDI(-1)	-0.049673	0.041939	-1.184408	0.2495
LNGDP**	-0.571831	0.188731	-3.029879	0.0064
LNGOV**	0.629400	0.209213	3.008415	0.0067
LNINF(-1)	-0.075218	0.034487	-2.181078	0.0407
D(FDI)	-0.101938	0.038138	-2.672852	0.0142
R-squared	0.600584	Mean dependent var		-0.017998
Adjusted R-squared	0.569859	S.D. dependent var		0.117697
S.E. of regression	0.077192	Akaike info criterion		-2.187353
Sum squared resid	0.154922	Schwarz criterion		-2.045908
Log likelihood	34.71662	Hannan-Quinn criter.		-2.143054
Durbin-Watson stat	2.082283			

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS

*تقييم النموذج المقدر قصير الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):

إن نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقس سرعة العودة إلى التوازن. ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن $P=0.0130 < 0.05$. ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (البطالة) محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.271. ويعني هذا إن حوالي 27.1% من انحراف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي $(1/0.271=3.69)$ أي ما يقارب 3.69 سنة من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

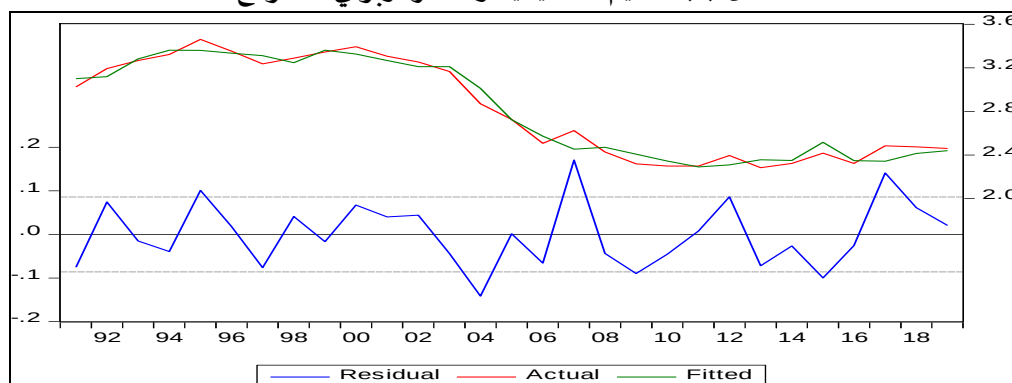
إنما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- معامل التحديد: بلغت قيمته $0.60=Adj.R^2$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في البطالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 60% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 40% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_t).

5.III . تشخيص النموذج:

1.5.III. مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (2): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج



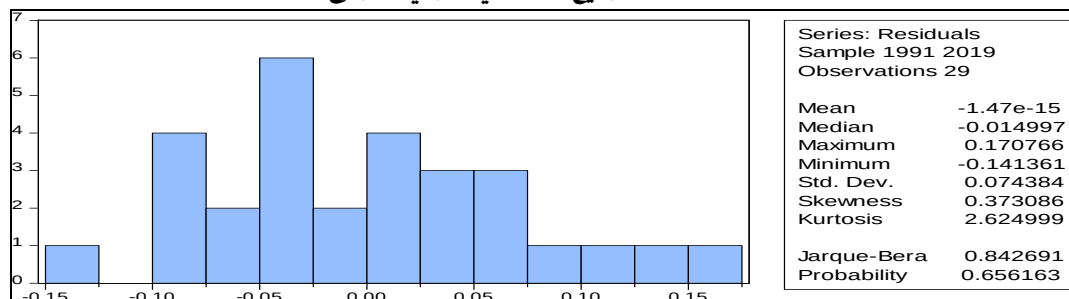
المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS

من خلال الشكل 2 يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.5.III اختبار شرط التوزيع الطبيعي:

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي $(J-B=0.842)$ ، باحتمال أكبر من 5% $(P-Value= 0.656 > 0.05)$ ، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X^2_{0.95}=5.99$ ، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح نتائج شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

الشكل (3): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج



المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS

3.5.III اختبار شرط إستقلال بواقي النموذج:

إن أحد الافتراضات الأساسية لأسلوب اختبار الحدود هو أن البواقي من تقدير النموذج يجب أن تكون خالية من الارتباط الذاتي، ويتعلق الأمر باستخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول (16): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.091174	Prob. F(1,20)	0.7658
Obs*R-squared	0.131603	Prob. Chi-Square(1)	0.7168

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS

من خلال الجدول رقم 16، ولاختبار مشكلة الارتباط الذاتي، نستخدم اختبار $BG-LM$ ، أي أن: $LM=nR^2=0.131$ ، حيث أن n : عدد المشاهدات المستعملة في النموذج، ومقارنتها بإحصائية X_K^2 الجدولية بدرجة حرية $K=1$ ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا: $0.131 < 3.84$ ، باحتمال أكبر من 5% أي $P=0.7168 > 0.05$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

III.4.5. تجانس (ثبات) تباين بواقي النموذج:

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار $(ARCH)$ ، الهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج LM ، والجدول التالي يوضح نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):

الجدول (17): نتائج اختبار ثبات التباين لبواقي النموذج

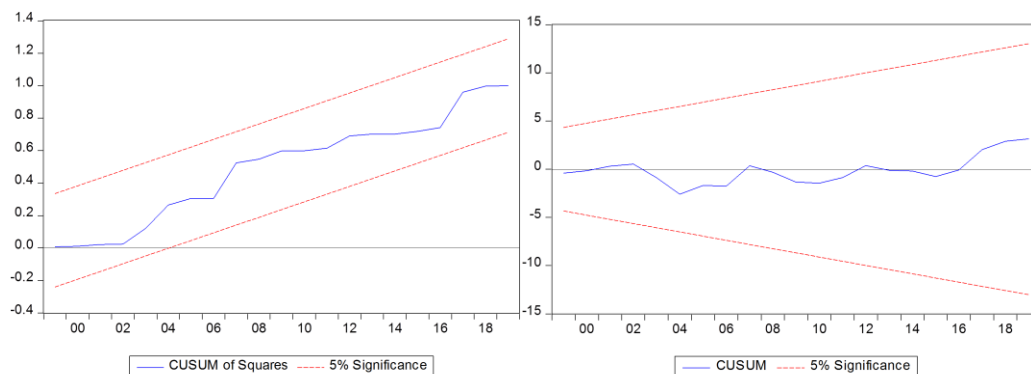
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.870849	Prob. F(1,26)	0.1831
Obs*R-squared	1.879519	Prob. Chi-Square(1)	0.1704

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS

من خلال الجدول رقم 17، ولاختبار مشكلة ثبات التباين، نستخدم اختبار $ARCH-LM$ ، أي أن: $LM=nR^2=1.879$ ، ومقارنتها بإحصائية X_K^2 الجدولية بدرجة حرية $K=1$ ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا: $1.879 < 3.84$ ، ومن خلال قيمة الاحتمال $P=0.1704 > 0.05$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين بواقي النموذج.

III.5.5. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج: لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة $(CUSUM)$ $(Cumulative Sum of Recursive Residual TEST)$ واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة $(CUSUM)$ $(Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals)$ $(OF SQUARTEST)$ ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي نتائج اختبار ثبات معاملات النموذج قصير الأجل:

الشكل (4): اختبار ثبات أو استقرار النموذج



المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS

IV- الخاتمة :

من خلال العرض السابق يتبين أن الأثر النهائي للاستثمار الأجنبي المباشر على أسواق العمل الوطنية، يتوقف على العديد من العوامل المعقدة والمتداخلة كالخصائص الماكرواقتصادية للدول المختلفة، والسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، وهيكل الصناعات، والآثار الديناميكية الناجمة من رد فعل الشركات في الدول المضيفة للتغيرات في المنافسة، وطبيعة أسواق العمل، ودرجة عولمة وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

وللإحاطة بموضوع الدراسة تم وضع فرضية تشير أنه هناك أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، وهو ما أكدته نتائج الدراسة القياسية والتي بينت أن أثره كان سلبيا مع عدم وجود دلالة إحصائية. وهو ما يتوافق ويتسق مع النظرية الاقتصادية. إن عدم المعنوية الإحصائية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تفسيرها بتواضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر قياسا بإمكاناتها. وبلغت الأرقام مثل التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر في سنة 2019 كنسبة من التدفقات إلى الدول العربية (4%) وإلى إفريقيا (3%) وإلى الدول النامية (0.2%) ومن التدفقات العالمية (0.09%). علاوة ذلك، تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بصفة أساسية في قطاعات معينة ومحدودة على غرار المحروقات والمعادن والعقار، وتظل وثيدة وضعيفة في بعض الأنشطة الصناعية كثيفة عنصر العمل مثل صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الالكترونية، وبعض الأنشطة الخدمية كثيفة العمل كقطاع السياحة.

1.IV. نتائج البحث:

وتوصلت هذه الدراسة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر إلى جملة من النتائج، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء سوق العمل في الدولة المضيفة وعلى العمالة على عدة اعتبارات منها: نوعية الاستثمار ونمط الدخول، ونوع القطاع أو الصناعة. كما تختلف الآثار على العمالة عبر الوقت في المراحل الزمنية المختلفة.
2. لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه. كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تنسم بالتذبذب من سنة لأخرى.
3. إن توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ينحصر في قطاعات محدودة جداً، على غرار قطاع المحروقات الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
4. اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل، حيث نتائج التقدير جيدة من حيث اختبار (t, F) ، وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى ويسمى هذا الانحدار بالانحدار الزائف (*Regressions Spurious*):
5. من خلا نتائج الاستقرارية اتضح أن هناك متغيرات استقرت في المستوى *Stationary in the level*، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الصفر، أي $CI \sim (0)$. في حين متغيرات أخرى وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها *Stationary in the 1st difference*، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $CI \sim (1)$. وهذا ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (*ARDL*):

6. أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (*Bound Test Approach*) من خلال *t-statistic*، *F-statistic* إلى وجود تكامل مشترك بين البطالة والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج، لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (*ARDL*) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛

7. إشارة معامل إحصائية *ECMt-1* سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%) وذلك لأن $P=0.0130 < 0.05$. ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (البطالة) محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.271. ويعني هذا إن حوالي 27.1% من انحراف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي $(1/0.271=3.69)$ أي ما يقارب 3.69 سنة من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

2.IV. مقترحات البحث:

- إن الاقتراحات لزيادة التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل في الجزائر في إطار تفعيل العلاقة والروابط الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل تنحصر في النقاط التالية:
1. تنمية الروابط مع الشركات المتعددة الجنسيات، وخاصة الشركات التي تعمل في الأنشطة كثيفة العمل، حيث تشير الدلائل إلى أن عدد الشركات في الجزائر يعد ضئيل ومتواضع جدًا بالمقارنة بعدد الشركات متعددة الجنسيات الأم والتابعة على مستوى العالم، وما يتطلب ذلك تصميم إستراتيجية واضحة للنفذ والاتصال بها ودعوتها للاستثمار في الجزائر.
 2. استهداف الاستثمار كثيف عنصر العمل - بما يخدم استراتيجية التشغيل- في بعض الأنشطة الصناعية، مثل صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الالكترونية، والأنشطة الخدمية كثيفة العمل.
 3. استمرار سياسات تبسيط إجراءات إقامة الأعمال وتأسيس الشركات.
 4. ضرورة الترويج للاستثمار في الجزائر عن طريق إنشاء ما يسمى خرائط الاستثمار، بهدف التعريف الفرص الاستثمارية المتاحة، والتحديد الدقيق للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بغية إعطاء معلومات دقيقة حول القطاعات والصناعات الواعدة وهذا ما تفتقده الجزائر رغم توفر هيئات حكومية في هذا المجال.

V- الإحالات والمراجع :

- طارق، نوير، (2010) "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ص. 26.
- بلخباط، جمال. "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب". أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2015، ص. 89، 96.
- رضا، عبد السلام، (2006)، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل: دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت.
- نوير طارق، (2006)، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 18، (العدد 1)، ص ص 5-38.

- شبيبي عبد الرحيم و شكوري حميد ، (2008)، سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (العدد 2)، ص ص 39-53.
- شبيبي عبد الرحيم و شكوري حميد ، (17-18 مارس 2008)، البطالة في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، مصر.
- Sumiye Okubo MCGUIRE, (March 1994) "Foreign Direct Investment, Trade and Employment in the United States", OECD Paper.
- Iraj SEYF, "Can more FDI Solve the Problem of Unemployment in the EU", Working Paper, No. 1, Staffordshire University , Business School (1998), p. 10.
- Adam P. BALCERZAK, Mirosława ZUREK, "Foreign Direct Investment and Unemployment: VAR Analysis for Poland in year 1995–2009", European Research Studies, Volume XIV, Issue 1 (2011) , p. 13.
- Mehtap HISCARCIKLILAR , Derya Gultekin-KARAKAS, and Ahmat Atil ASICI, "Can FDI be a Panacea for Unemployment? The Turkish Case" in T. DERELI , P. Soykut-Sarica, and A. Sen Tasbassi, Labor and Employment Relations in a Globalized World (February , 2014), p. 01.
- Hans – Jorg SCHMER, "Foreign Direct Investment and Search Unemployment: Theory and Evidence", IAB Discussion Paper (April 2012), p. 20.
- Christoph ERNST, the FDI- Employment Link in a Globalizing World: the case of Argentina, Brazil, and Mexico", Employment Strategy Papers, No. 17 (2005), p. 26.
- Mahjabeen, MAMOON, Others A.F.M, RAHMAN, (2016), Effects of Foreign Direct Investment (FDI) on Bangladeshi Labor Market, World Review of Business Research Vol. 6, (No. 3), pp 44-60.
- Dwight H, PERKINS , Steven, RADELET, et David L, LINDAUER. Economie du Développement. 3ème Edition, (2012), Bruxelles, De Boeck.
- El Mouhoud, MOUHOUB, (2006), Mondialisation et Délocalisation des Entreprises, Edition la Découverte , Paris.
- Isabelle, Cadoret, et autres, (2004), Econométrie Appliquée, Bruxelles, De Boeck .
- Régis, BOURBONNAIS & Michel, TERRAZA, L'Analyse des Séries Temporelles en Economie, 1ère Edition, (2004), PUF, Paris.
- UNCTAD, World Investment Report, (1994), Transnational Corporations Employment And the Work Place, New York.
- UNCTAD, World Investment Report, (2017), Investment and the Digital Economy, New York.
- UNCTAD, World Investment Report, (2018), Investment and New Industrial Policies, New York.
- UNCTAD, World Investment Report, (2019), Special Economic Zones, New York.
- UNCTAD, World Investment Report, (2020), International Production Beyond The Pandemic, New York.
- Agence Nationale de Développement de L'investissement: www.andi.dz (consulté le 25/08/2020)
- UNCTAD, <http://unctad.org/fdistatistics> (consulté le 25/08/2020).
- World Bank, World Development Indicators: <https://data.worldbank.org/>. (consulté le 26/08/2020).